

دور ملوك الطوائف في الأندلس في الحركة الثقافية

والأدبية.

دلالة الحركة الإعرابية في رواية ورش مقارنة بغيرها

الملخص:

يتناول هذا المقال العلاقة بين المعنى والحركة الإعرابية ، وفيه يتضح أن لاختلاف الحركة الإعرابية أثرا في المعنى ، سواء أكان ذلك على مستوى الأسماء أو على مستوى الأفعال ، وذلك من خلال رواية الإمام (ورش) مقارنة بما ورد لدى غيره من القراء .

Résumé:

Cet article examine la relation entre le sens et l'analyse de la phrase d'où apparaît la complexité des variations dans l'analyse phrasique qui répercute aussi bien sur le plan nominal que verbal , et cela à travers "Riwayat warsh" en comparaison avec ce qui est paru par d'autre "qourraa" .

إن موضوع العلاقة بين المعنى والإعراب ، أو بين المعنى والحركة الإعرابية أمر تناوله القدماء والمحدثون بالدراسة ، فالت نحو يدور على الإعراب الذي هو : " الإبارة عن المعاني بالألاظف ، لا ترى إنك إذا سمعت أكره سعيد أبوه ، وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ؟ "⁽¹⁾ . فالإعراب - إذن - أصله البيان؛ يقال : أعرب رجل عن حاجته إذا أبان عنها، ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبيّن عنها سموها إعرابا ، أي بيانا ... وسمى النحو إعرابا ، والإعراب نحو سماعا ، لأن الغرض طلب علم واحد (2) .

ولقد عقد ابن جني بابا في (الخصائص) سماه : (باب في تجادب المعاني والإعراب) بين فيه مدى تجادب الإعراب والمعنى ، وقال في أوله : " هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ويعلم كثيرا به ، ويبحث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه ، وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجادلين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه . فمتي اعتبرا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيف الإعراب " (3) . ثم مضى يمثل بذلك من القرآن الكريم ومن الشعر . وكذلك عقد ابن هشام بابا في (معنى اللبيب) بين فيه علاقة المعنى بالإعراب ، وقال في أوله : " أول واجب على المُعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا " (4) ، ثم مضى يمثل بعدد من الأمثلة ...

والمعروف أن مدار الإعراب على الحركات ، ولعل ما قام به أبو الأسود في تنتطيه المشهور للمصحف⁽⁵⁾ يدل على ما للحركات من أهمية في الإبانتة عن المعنى ودفع اللبس عنه ، خصوصاً حين فشا اللحن على الألسنة ، وأصبح الملحنون مثاراً للسخرية .⁽⁶⁾

وهذا ما عناء الجرجاني حين بين أن الإعراب هو الذي يدل على المعنى ، يقول : " قد عُلم أن الألفاظ مقلقة على معانيها ، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبيّن ثقاصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه "⁽⁷⁾ .

فهو دون شك حين يتحدث عن الألفاظ إنما يقصد الألفاظ داخل التركيب ؛ لأن الإعراب لا علاقة له بالألفاظ خارج التركيب ، وحين يتحدث عن المعاني المغلقة عليها إنما يقصد معاني التحوّل ، فتحن إنما تُعرب لتبين المعنى الوظيفي برفع أو نصب أو جر ، ونشير إلى ذلك بعلامة صوتية هي الحركة الإعرابية التي ترتبط بذلك المعنى النحووي وتدل عليه .

وإذا كنت لا أدعى أن تميّز المعاني النحوية يتوقف على الإعراب وحده ، فما الإعراب إلا نظام من أنظمة متعددة ضمن النظام العام للفترة ، إلا أنه ينبغي التنويه إلى أهمية هذا العامل .

وفي قصّة أبي الأسود مع ابنته حين سأله قائلة : " ما أشدُّ الحر؟ " فظنّها تسأله وتسقّفهم منه أي زمان الحر أشد؟ فقال لها : " شهر ناجر"⁽⁸⁾ . فقالت : " يا بنت إنما أخبرتك ولو أسلوك "⁽⁹⁾ دليلاً لما نقول .

وما دام الأمر بهذا الشكل فإن للحركة الإعرابية دلالات في المعنى ، بغض النظر عن الخلاف القديم الحديث الدائر حول هذا الأمر⁽¹⁰⁾ ، وهذا ما سيتضّح من خلال النماذج التي سأقوم بدراستها ، والتي تتبّع منها فيوضوح تأثير اختلاف الحركة الإعرابية في المعنى ، سواء أكان ذلك على مستوى الأسماء أو على مستوى الأفعال من خلال مقارنة ما ورد لدى ورش بما ورد لدى غيره من القراء .

أولاً - أثر حركة الأفعال :

المعلوم أن الأفعال تنقسم إلى قسمين : مبنية ومصرية ، أما المبنية فلا علاقة لها بما نحن فيه ، وأما المصرية فهي الأفعال المضارعة بشرط سلامتها من نون الإناث ونون التوكيد ، وهي مرفوعة على أصلها ، وتنصب وتجزء بعوامل النصب والجزء⁽¹¹⁾ . وقد وردت أفعال مضارعة مرفوعة ومحضّة في روايّة ورش ، غير أنها وردت في قراءات أخرى بحركة مغايرة ، وقد كان لذلك أثر في المعنى ، كما سيتضّح من خلال هذه النماذج :

1- حركة الرفع :

لقد جاءت بعض الأفعال المضارعة - في رواية ورش - مرفوعة على أصلها، وجاءت في غيرها منصوبة، ولا شك أن لتغير الحركة سبباً نحوياً له أثره الواضح في التركيب:

١-ال فعل (يقول) :

قال تعالى : ◆ ﴿٦٥﴾ ﴿٦٤﴾ ﴿٦٣﴾ ﴿٦٢﴾ ﴿٦١﴾ ﴿٦٠﴾ ﴿٥٩﴾ ﴿٥٨﴾ ﴿٥٧﴾ ﴿٥٦﴾ ﴿٥٥﴾ ﴿٥٤﴾ ﴿٥٣﴾ ﴿٥٢﴾ ﴿٥١﴾ ﴿٥٠﴾ ﴿٤٩﴾ ﴿٤٨﴾ ﴿٤٧﴾ ﴿٤٦﴾ ﴿٤٥﴾ ﴿٤٤﴾ ﴿٤٣﴾ ﴿٤٢﴾ ﴿٤١﴾ ﴿٤٠﴾ ﴿٣٩﴾ ﴿٣٨﴾ ﴿٣٧﴾ ﴿٣٦﴾ ﴿٣٥﴾ ﴿٣٤﴾ ﴿٣٣﴾ ﴿٣٢﴾ ﴿٣١﴾ ﴿٣٠﴾ ﴿٢٩﴾ ﴿٢٨﴾ ﴿٢٧﴾ ﴿٢٦﴾ ﴿٢٥﴾ ﴿٢٤﴾ ﴿٢٣﴾ ﴿٢٢﴾ ﴿٢١﴾ ﴿٢٠﴾ ﴿١٩﴾ ﴿١٨﴾ ﴿١٧﴾ ﴿١٦﴾ ﴿١٥﴾ ﴿١٤﴾ ﴿١٣﴾ ﴿١٢﴾ ﴿١١﴾ ﴿١٠﴾ ﴿٩﴾ ﴿٨﴾ ﴿٧﴾ ﴿٦﴾ ﴿٥﴾ ﴿٤﴾ ﴿٣﴾ ﴿٢﴾ ﴿١﴾

**روى ورش (يَشُولُّ) بِرْفَعَ الْلَّامِ ، وَهِيَ قِرَاءَةً نَافِعَ وَحْدَهُ ، وَقَرَأَ بِقِيَّتِ الْقِرَاءَةِ (يَقُولُ)
بِنْصُبِ الْلَّامِ (13) .**

أما من رفع (يَقُولُ) فقد دل على أن الفعل قد تم في الزمن الماضي وليس في المستقبل، والمعنى (قال الرسول)، وإنما ينصب من هذا الباب ما كان مستقبلاً، مثل قوله تعالى : «أَفَأَنْتَ ثَكِرَةُ النَّاسِ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ» (١٤) أو قوله : «حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ» (١٥) ، فكان رفع (يَقُولُ) للدلالة على أنه ماض (١٦) .

ويشبه هذا قول القائل : "سرت أمس نحو المدينة حتى أدخلها" فيكون السير والدخول قد وقعا ومضيا ، كأنه قال : "سرت أمس فدخلت" ، وعلى هذا أيضا قوله تعالى : **«حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ»** ومعنى : حتى قال الرسول ، فرفع الفعل على المعنى : لأن (حتى) (وأن) لا يعملان في الماضي وإنما يعملان في المستقبل(17) وأما من نصب (يَقُولُ) ، فعل حكاية حال المعنى : وزلزلوا إلى أن يقول الرسول(18) .

ويشبه هذا قول القائل : "سرت حتى أدخلها" ، فله يكن الفعل واقعا ، ومعناه : سرت طلبا إلى أن أدخلها ، فالسير الواقع والدخول لم يقع ، فالفعل ينصب بعد (حتى) باضماره (أن) وهي الجارة ، كقولك : أقعد حتى تخرج ، والمعنى: إلى أن تخرج(19) .

بـ- الفعل (يضاعف) :

فقد روی ورش (**فيُضَاعِفُهُ**) بالرفع وقرئ (**فِيُضَاعِفُهُ**) بالنصب (21). فمن قرأ برفع (**فيُضَاعِفُهُ**) فعل العطف على (يفرض) (22)، أو على الاستثناف، أى: **فَاللهُ يُضَاعِفُهُ** (23).

ومن نصب فعلى جواب الاستفهام : كما تقول : قيل أيقرض الله أحد فি�ضاعفه له ؟
 (24) وقيل : باضمار (أن) (25) فتكون الفاء هي فاء السببية (26) .

جـ- الفعل (يكون) :

قال تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ وَرَبِّكُمْ مَنْصُوبٌ ، وَالْأُولَى رَوَايَةُ وَرْشٍ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجَمَهُورِ (28) . ٢٧﴾

أاما قراءة (فِيْكُونْ) فالرفع فيها من جهتين :

أولاًهما : على العطف على (يقول).

ثانيهما : على الاستئناف أي : فهو يكون (29) .

وأما قراءة (فَيَكُون) بالتنصب ، فعلى اعتبار أن الفاء فاء السببية ، والفعل (يَكُون) منصوب بـ(أن) المضمة . وقد ضعف النحوة ذلِك لسببين :

أولاً **هـما** : أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة (30) ؛ إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكون ، يدل على ذلك أن الخطاب بال تكون لا يرد على الموجود لأنّه متكون ، ولا يرد على المعدو ، لأنّه ليس بشيء ، فلا يبيق إلا لفظ الأمر ، وهو لفظ قد يرد ولا يراد به حقيقة الأمر ، كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصّر » (31) فهذه صيغة تعجب ، وإن كانت في صيغة الأمر .

ثانيةما : أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر ، إما في الفعل أو في المفاعل أو فيهما ،
فمثلاً ذلك قوله : (إذهب ينفعك زيد) ، فالفعل والمفاعل في الجواب غيرهما في
 الأمر ، وتقول : (إذهب يذهب زيد) ، فالفاعلان متفقان والمفاعلان مختلفان ، وتقول :
 (إذهب تنتفع) ، فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان ، فاما أن يتتفق الفعلان والمفاعلان
 ، فغير جائز كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً
 لنفسه (32).

وإذا كان النحاة يتخلون لتضعيف هذه القراءة بهذه العلل ، فينبغي أن نستحضر هنا أن القراءة سنة متبعة ، وأنها مقولبة بالتواتر ، فينبغي أن تحكم القاعدة إليها لا أن تحاكم هي إلى القاعدة . قال السيوطي : " كان قوم من النحاة المتقدمين يعيّبون على عاصه وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونه إلى اللحن ، وهو مخطئون في ذلك ؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبتت ذلك دليلاً على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون كابن مالك على من عاب عليهم بأبلغ دد ، وأختار حواز ما وددت به قراءاتهم في العربية " (33) .

-2 حركة الجزم :

لقد وردت بعض الأفعال في روایة ورش مجزومة ، وجاءت في غيرها مرفوعة ، ولا
شك أن لغير الحركة سببا نحويا له أثره الواضح في التركيب كما سيتضمن فيما
يأتي :

١- الضرل (نڪڙ) :

وللجزء هنا دلالة تختلف عن دلالة الرفع؛ فهو أولى ليخلص معنى الجزاء، ويعلم بأن تكثير السينات إنما هو ثواب للمرتضى على صدقته، وجزاء له.
وإذا رفع الفعل احتمل أن يكون ثواباً وجزاء، واحتمال أن يكون على غير مجازة، وكان الجزء أثيناً المعنيين" (39).
وأما في قراءة من قرأ (أَكَفَرُ) بفتح الراء فالمعنى ونحن نكفر عنكم، ويجوز أن يكون: مستائفاً (40).

ب - الفعلان (بغض وعذب) :

قرئ بجزه (يَغْضُرُ و(يَعْذِبُ)، وبرفعهما (يَغْضُرُ و(يَعْذِبُ)، والأولى روایة ورش (42)

أما (يفقر) و(يعذب) في رواية ورش ، فقد جُزِّما عطفا على جواب الشرط
• (يُحَاسِنُكُمْ) (43).

واما (يُفَضِّلُ) (ويُعَذِّبُ) بالرفع في القراءة الأخرى ، فعلى اعتبار أن قوله (إن ثُبَدُوا) شرط ، وجُزء (يُحَسِّبُكُمْ) لأنه جواب ، وقد تم الكلام فيُعرف (يُفَضِّلُ) (ويُعَذِّبُ) على تقدير ضمير : فهو يُفَضِّلُ ويُعَذِّبُ ، ففي هذه القراءة قطع للكلام عن الأول(44) ويستشهد النحو لهذا بقول النافغة :

<p>فإن يهلك أبو قابوس يهلك ونأخذ بعده بذئاب عيش(45)</p>	<p>✿</p>	<p>ربيع الناس والشهر الحرام</p>
	<p>✿</p>	<p>أجَبُ الظهر(46) ليس له سنام(47)</p>

حيث وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالواو ، وهو (أناخذ) فجاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب(48).

فالجزء على العطف ، والرفع على تقدير ضمير ، أي : (ونحن نأخذ) ، والنصب على اعتبار الواو والمعيّنة ، و(نأخذ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعدها .

قال مكي : "الجزء هو الاختيار ، لاتصال الكلام ، ولأن عليه أكثر القراء" (49).

ثانياً/أثر حركة الأسماء :

كما كان للحركة الإعرابية في الأفعال أثر في المعنى، فإن لها في الأسماء أثرا كذلك، وهذا ما سنلاحظه من خلال عرض الأمثلة المختلفة التي خالفت فيها بعض القراءات القرآنية رواية ورش:

1- حركة الرفع :

لقد وردت في سورتي البقرة وآل عمران على رواية ورش **كلمات مرفوعة** ، ووردت في قراءات أخرى بحركة **مغایرة** ، وهذه الكلمات هي :

١- **كلمة (آدم) :**

قرئ (آدم) بالرفع (آدم) بالنصب ، والأولى روایة ورش ، وهي قراءة الجمهور(51) .
فاما قراءة (آدم) بالرفع ، اعتبار أنه فاعل لل فعل تلقى(52) ؛ لأنه هو الذي تلقى
الأسماء من الله ، فتاب الله عليه ، فهو الفاعل لقبوته الكلمات(53) .
وأما من قرأ (آدم) بالنصب ، فعلى اعتبار أن الكلمات استندت آدم بتوفيق الله له ،
وهي الفاعلة(54) ، وأدمه مفعوا به ، وتأهلا ، القراءة : فتاقت آدم من به كلمات ،

لكن لما بعده ما بين المؤذن وفعله حسنه حذف علامته الثانية، وهذا أصل يجري في كل القرآن والكلام إذا جاء فعل المؤذن بغير علامته، ومنه قوله : حضر القاضي اليوم امرأة (55). فـ (القاضي) مفعول به مقدم ، (امرأة) فاعل مؤخر.

بـ- كلمة (البر) :

روى ورش كلامتي (المير) الواردتين في الآية برفع الراء ، وهي قراءة الجمهور ، وقرأ آخرون (المير) بالتنصب (57).

- **فاما (البر) الأولى** : فقال أبو علي في رفعها ونصبها : " كلاماً حسن ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من الاسمين اسمٌ ليس ، وخبرها معرفة ، فإذا اجتمعا في التعريف تكادَا (58)

كون احدهما اسمـاً والآخر خبراً كما تكافـأ الـكتـرـنـانـ (٥٩ـ).
فقراءـةـ (الـبـلـيـرـ) بالـرـفـعـ عـلـىـ آـنـهـ اسمـ (ليـسـ)، والـخـبـرـ هوـ : (أنـ تـولـواـ)، والـقـراءـةـ
بالـنـصـبـ عـلـىـ آـنـ قـوـلـهـ : (أنـ تـولـواـ) اسمـ لـيسـ مؤـخرـ.

ويكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها ، فإذا كان أحد معنولي هذا الباب مركباً من أن المصدرية و فعلها كان المتكلّم بالخيار في المعمول الآخر بين أن يرفعه وأن ينصبه ، و شأن اسم (ليس) أن يكون هو الجدير بكونه مبتدأ به .

فالقراءة بالرفع على أن (البر) أمر مشهور معروف لأهل الأديان مرغوب للجميع ، فإذا جعل مبتدأ في حالة النفي أصفت الأسماء إلى الخبر .

وأما القراءة بالنصب فلأن أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم ، فإذا ذكر خبره قبله ترقب السامع المبتدأ ، فإذا سمعه تقرر في علمه(60) .

وهكذا فإن المعنى على قراءة (البر) بالرتفع: ليس البر كله بوليكم ، والمعنى على قراءة (البر) بالنصب : ليس توليئكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كله (61).

- **وأما البر الثانية**، فقد قيل في رفعها : إنها مبتدأ لأنَّ (لكن) مخففة النون(62)، وقيل في نصبها قولان :

أحدهما : ولكن البرُّ من آمن بالله .
والثاني : ولكنَّ ذا البرِّ من آمن بالله (63) .

والخلاصة أنه إذا كانت (لكن) مشددة نصبت (البر) بها ، وإذا كانت مخففة رفعت ، وكسرت النون في (لكن) لالتقاء الساكنين (64) .

جـ- كلمة (تجارة) :

روى ورش (تجارة) بالرفع، وهي قراءة الجمهور، وقرئ (تجارة)
بالنصب (66).

ولمن قرأ (تجارة) بالرفع وجهان:

أحد هما : أنه جعل (تجارة) اسم (كان) ، و(تدبرونها) الخبر .

الثاني: أنه جعل (كان) بمعنى حديث ، فلا يحتاج إلى خبر ، وذلك كقوله تعالى: **(وَإِنْ كَانَ دُونَ عُسْرَةٍ)** (67).

ومن قرأ (تجارة) بالنسبة فعلى معنى : إلا أن تكون الأموال تجارة حاضرة فـ (تجارة) خير(تكون)، و(حاضرة) نعتها (69).

- حركة النصب :

لقد وردت في سوري البقرة وأل عمران على رواية ورش كلمات منصوبية ، ووردت في قراءات أخرى بحركة مغایرة ، وهذه الكلمات هي :

ا-كلمة (العضو) :

قال تعالى : ﴿كُلُّ مُحَمَّدٍ فِي الْأَيَّاتِ﴾ (70) ﴿كُلُّ مُحَمَّدٍ فِي الْأَيَّاتِ﴾

روى ورش (**العضو**) بفتح الواو ، وهي قراءة الجمهور ، وقرئ (**العضو**) بالرفع (71) .
 أما (**العضو**) بالنصب في روایة ورش فعلى تقدیر كونه مفعولاً لفعل دل عليه (ماداً يُنفّقون) ، أي : ينفقون العضو ، أو على اعتبار (ذا) بعد ما الاستفهامية ملخّاة ، فتكون ما الاستفهامية مفعولاً مقدماً لينفقون ، فناسب أن يجيء مفسّر (ما) وهو (**العضو**) في حرف السؤال منصوباً كمفسّره (72) .

وأما القراءة برفع العضو فعلى جعل (ذا) بعد (ما) موصولة أي : يسألونك ما الذي ينفقونه ، لأنها إذا كانت موصولة كانت مبتدأ ، إذ لا تعمل فيها صلتها ، وكانت ما الاستئمانيّة خبراً عن ذا الموصولة ، وكان مفسرها في الجواب وهو (العنف) ، فناسب أن ي جاء به مرفوعاً كمفسره ، ليطابق الجواب السؤال في الاعتبارين ، وكلام الوجهين

ب- کلمتہ (کا) :

قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ لِلَّهِ كُلِّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ يَرْجُعُ إِلَيْهِ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۚ ۷۴﴾

روى ورش (كُلُّهُ) منصوبة، وهي قراءة الجمهور، وقرئ (كُلُّهُ) أيضاً بالرفع(75). فمن قرأ (كُلُّهُ) بالنصب فعل اعتبار أنه توكيد ، قال أبو علي: " حجة من نصب

أن (كُلُّهُ) بمنزلة أجمعين في الإحاطة والعموم" (76).

ومن قرأ (كُلُّهُ) بالرفع فعل اعتبار الابتداء وخبره (الله) والجملة الاسمية (كُلُّهُ لله) خبر (إن)، والتقدير : (قل إن الأمر كُلُّ الأمر لله) ، وهو كقوله

تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلُّ الْأَمْرِ لِلَّهِ ۖ ۷۵﴾

عدل بـ (الوجوه) عن أن يعمل فيها الفعل فصارت مبتدأ ، ورفعت (مسودة) على الخبرية ، كذلك عدل بـ

(كل) عن اتباع الأمر ورفع بالابتداء(78).

وهكذا يتبيّن لنا أن لا اختلاف الحركة الإعرابية بين رواية ورش وغيرها أثراً ملماساً في المعنى - كما تبيّن في الأمثلة السابقة - مما يدل على أن اختيار نافع لحركة ما دون غيرها ليس اعتباطاً ، إنما لقصد دلالة معينة.

الفهرس:

⁽¹⁾ ابن جني أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، (د ط) ، (دت) ، 35/1 .

⁽²⁾ القزويني عوض محمد ، المصطلح النحوی ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص 6 .

⁽³⁾ ابن جني ، الخصائص ، 3/255 .

⁽⁴⁾ ابن هشام الأنصاري ، معنی الباب عن كتب الأعرب ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط 6 ، 1985 ، ص 684 .

⁽⁵⁾ يتظر حديث أبي الأسود في تنقيط المصحف في : الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ، 1398 - 1978 ، ص 59 .

⁽⁶⁾ ينظر ما نقله . سعيد الأفغاني في كتابه (في أصول النحو) من حكايات طريقة أثرت عن أهل اللحن .

- سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، دار الفكر ، (دت) ، ص 7 – 15 .
- ⁽⁷⁾ الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : د. محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1995 ، ص 42 .
- ⁽⁸⁾ شهر ناجر قال فيه الخليل : " شَهْرُ نَاجِرٍ رَجَبٌ وَيَقَالُ : كُلَّ شَهْرٍ فِي صَمَيمِ الْحَرَّ نَاجِرٌ ، لَانَّ الْأَبْلَى تَنْجُرُ فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ ، أَيْ يَشْتَدَّ عَطْشَهَا حَتَّى تَبَسَّسَ جَلَودُهَا ". ينظر: الخليل بن أحمد (الفراهيدي) كتاب العين ، تحقيق : د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، (دط) (دت) ، 106 / 6 .
- ⁽⁹⁾ تتنظر القصيدة بطولها في : ابن الأثير ضياء الدين نصر الله الموصلي أبو الفتح ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق : محمد محبي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (ط5) ، 1995 ، 30/1 ، والأصفهاني ، الأغاني ، 347/12 .
- ⁽¹⁰⁾ لقد انفرد قطرب من بين القدامى بالقول بعدم دلالة الحركة الإعرابية على المعنى ، وقد تحمس لهذا الرأي من المحدثين د. إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة العربية) ، وقد رد عليه د. إبراهيم السامرائي في كتابه (فقه اللغة المقارن) . ينظر: د. السامرائي إبراهيم ، فقه اللغة المقارن ، ص 120 – 121 .
- ⁽¹¹⁾ ابن السراج محمد بن سهل أبو بكر النحوي البغدادي ، الأصول في النحو ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالتة ، بيروت ، ط 3 ، 145 / 2 ، 1988 .
- ⁽¹²⁾ البقرة : 212 .
- ⁽¹³⁾ مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة دار الصحابة للتراث بطنطا ، ط 2 ، 1426 – 2006 ، ص 33 ، وابن خالويه الحسين بن أحمد أبو عبد الله ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط 4 ، 1401 ، ص 95 .
- ⁽¹⁴⁾ يونس : 99 .
- ⁽¹⁵⁾ الرعد : 31 .
- ⁽¹⁶⁾ ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ، حجة القراءات ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالتة ، بيروت ، ط 2 ، 1402 – 1982 ، ص 131 .
- ⁽¹⁷⁾ نفسه ، ص 131 – 132 .
- ⁽¹⁸⁾ نفسه ، ص 131 – 132 ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 96 .

- (19) ينظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 131 – 132 ، العكברי عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، راجعه : نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط 1 ، 1423-2002 ، ص 86 .
- (20) البقرة : 243 .
- (21) مصحف القراءات العشر ، ص 39 .
- (22) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 139 ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 98 .
- (23) العكبرى ، إملاء ما من به الرحمن ، ص 95 .
- (24) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 139 .
- (25) القرطبي ، محمد الأنصاري أبو عبد الله القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، (دط) ، (د) ، 242/3 .
- (26) ابن هشام الأنصاري عبد الله جمال الدين ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط 11 ، 1383 – 1963 ، ص 61 .
- (27) البقرة : 116 .
- (28) مصحف القراءات العشر ، ص 18 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 111 .
- (29) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 111 ، والعكبرى ، إملاء ما من به الرحمن ، ص 60 .
- (30) المعروف أن فاء السببية هي : ما كانت مسبوقة بـنفي محضر أو طلب بالفعل ؛ أما النفي فـكقوله تعالى : **(لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوْذُوا)** . وأما الطلب ، فإنه يشمل الأمر والنفي والتحضير والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والعرض . ينظر : ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص 71 – 72 .
- (31) مريم : 38 .
- (32) العكبرى ، إملاء ما من به الرحمن ص 60 ، ومكي بن أبي طالب ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 88 .
- (33) ينظر : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق : محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، ص 25 .
- (34) البقرة : 270 .
- (35) مصحف القراءات العشر ، ص 46 ، وابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر التميمي البغدادي ، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 2 ، 1400 ، ص 191 .

(36) المنافقون : 10.

(37) قال ابن زنجلة معللاً لجزء (أكـن) : "جزء (أكـن) عطفاً على موضعه ، ألا ترى أنك إذا قلت : (آخرني أصدق) كان جزماً بأنه جواب الجزاء ، وقد أغنـى السؤال عن ذلك الشرط . والتقدير: آخرني فإن تؤخرني أصدق ، فلما كان الفعل المنصوب بعد الفاء في موضع فعل مجزوه بأنه جزء الشرط ، حمل قوله : (أكـن) عليه". ينظر: ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 710 .

(38) العكـبـي ، التـبـيـانـ فـيـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ ، 115/1 .

(39) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 148 .

(40) العكـبـي ، التـبـيـانـ فـيـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ ، 115/1 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 147 .

(41) البقرة : 283 .

(42) مصحف القراءات العشر ، ص 49 ، وابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص 195 .

(43) أبو السعود محمد بن محمد العمادي ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د) ، 273/1 .

(44) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ، 152 .

(45) ذناب عيش : ذناب كل شيء عقبه وأخره .

(46) أجب الظاهر : مقطوع السنام .

(47) تنظر الأبيات في شرح ابن عقيل ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ، ط 2 ، 39/4 1985 .

(48) شرح ابن عقيل ، 39/4 . وعلى هذه القاعدة هناك قراءة شادة تقرأ بتصب (يغفر) . ينظر: تفسير القرطبي ، 424/3 .

(49) مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث ، القاهرة ، (د) ، 1428 – 2007 .

369/1 .

(50) البقرة : 36 .

(51) مصحف القراءات العشر ، ص 6 ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص 75 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 95 .

(52) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص 95 ، وابن الجوزي ، زاد المسير ، 69/1 .

(53) مكي بن أبي طالب ، الكشف عن علل القراءات وتوجيهها ، 291/1 .

نفسه ، 291/1 .

(54) تفسير القرطبي ، 326/1 .

(55) البقرة : 176 .

(56) مصحف القراءات العشر ، ص 27 .

- ⁽⁵⁸⁾ لأن (ليس) وأخواتها إذا أتى بعدهن معرفتان ، كنـت مخيـرا فيـهما ، وإن أتـى بعـدهـن مـعـرـفـةـ وـنـكـرـةـ ، كانـ الاختـيـارـ أنـ تـجـعـلـ المـعـرـفـةـ الـاسـمـ وـالـنـكـرـةـ الـخـبـرـ . يـنـظـرـ ابنـ خـالـوـيـهـ ، الحـجـةـ فـيـ القرـاءـاتـ السـبـعـ ، صـ 92ـ .
- ⁽⁵⁹⁾ ابنـ الجـوزـيـ عبدـ الرـحـمـنـ بنـ عـلـيـ بنـ مـحـمـدـ ، زـادـ المـسـيـرـ فـيـ عـلـمـ التـفـسـيرـ ، المـكـتـبـ الـإـسـلـامـيـ ، بـيـرـوـتـ ، لـبـانـ ، طـ 3ـ ، 178/1ـ ، 1404ـ .
- ⁽⁶⁰⁾ العـكـبـرـيـ ، التـبـيـانـ فـيـ اـعـرـابـ الـقـرـآنـ ، 77/1ـ ، 77ـ ، وـمـكـيـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ ، مشـكـلـ اـعـرـابـ الـقـرـآنـ ، 117/1ـ .
- ⁽⁶¹⁾ ابنـ زـنـجـلـةـ ، حـجـةـ القرـاءـاتـ ، صـ 123ـ .
- ⁽⁶²⁾ العـكـبـرـيـ ، إـمـلـاءـ ماـ مـنـ بـهـ الرـحـمـنـ ، صـ 74ـ .
- ⁽⁶³⁾ ابنـ الجـوزـيـ ، زـادـ المـسـيـرـ ، 178/1ـ .
- ⁽⁶⁴⁾ ابنـ زـنـجـلـةـ ، حـجـةـ القرـاءـاتـ ، صـ 123ـ .
- ⁽⁶⁵⁾ البـقـرةـ : 281ـ .
- ⁽⁶⁶⁾ مـصـحـفـ القرـاءـاتـ الـعـشـرـ ، صـ 48ـ ، وـابـنـ الجـوزـيـ ، زـادـ المـسـيـرـ ، 339/1ـ ، وـابـنـ زـنـجـلـةـ ، حـجـةـ القرـاءـاتـ ، صـ 151ـ ، وـابـنـ خـالـوـيـهـ ، الحـجـةـ فـيـ القرـاءـاتـ السـبـعـ ، صـ 103ـ .
- ⁽⁶⁷⁾ البـقـرةـ : 282ـ .
- ⁽⁶⁸⁾ ابنـ خـالـوـيـهـ ، الحـجـةـ فـيـ القرـاءـاتـ السـبـعـ ، صـ 103ـ .
- ⁽⁶⁹⁾ تـفـسـيرـ الـقـرـاطـبـيـ ، 401/3ـ – 402ـ .
- ⁽⁷⁰⁾ البـقـرةـ : 217ـ .
- ⁽⁷¹⁾ مـصـحـفـ القرـاءـاتـ الـعـشـرـ ، صـ 34ـ ، وـابـنـ الجـوزـيـ ، زـادـ المـسـيـرـ ، 242/1ـ ، وـابـنـ خـالـوـيـهـ ، الحـجـةـ فـيـ القرـاءـاتـ السـبـعـ ، صـ 96ـ ، وـابـنـ زـنـجـلـةـ ، حـجـةـ القرـاءـاتـ ، صـ 133ـ .
- ⁽⁷²⁾ نفسهـ ، 352 / 2ـ .
- ⁽⁷³⁾ يـنـظـرـ ابنـ زـنـجـلـةـ ، حـجـةـ القرـاءـاتـ ، صـ 133ـ ، وـابـنـ خـالـوـيـهـ ، الحـجـةـ فـيـ القرـاءـاتـ السـبـعـ ، صـ 96ـ ، وـالـعـكـبـرـيـ ، التـبـيـانـ فـيـ اـعـرـابـ الـقـرـآنـ ، 93/1ـ .
- ⁽⁷⁴⁾ آلـ عـمـرـانـ : 154ـ .
- ⁽⁷⁵⁾ مـصـحـفـ القرـاءـاتـ الـعـشـرـ ، صـ 70ـ ، وـابـنـ الجـوزـيـ ، زـادـ المـسـيـرـ ، 481/1ـ ، وـابـنـ زـنـجـلـةـ ، حـجـةـ القرـاءـاتـ ، صـ 177ـ .
- ⁽⁷⁶⁾ تـفـسـيرـ الـقـرـاطـبـيـ ، 244/4ـ ، وـابـنـ الجـوزـيـ ، زـادـ المـسـيـرـ ، 481/1ـ .
- ⁽⁷⁷⁾ الزـمـرـ : 60ـ .
- ⁽⁷⁸⁾ تـفـسـيرـ الـقـرـاطـبـيـ ، 244/4ـ ، وـابـنـ الجـوزـيـ ، زـادـ المـسـيـرـ ، 482ـ / 1ـ ، وـابـنـ زـنـجـلـةـ ، حـجـةـ القرـاءـاتـ ، صـ 177ـ .